مجزرة جديدة ارتكبها الاحتلال في غزة تم الكشف عنها بعد 117 يوماً من بدء العدوان على القطاع، وتتمثل في قتل عشرات الأسرى داخل مدرسة في بيت لاهيا. في هذا الوقت، يستمر الترقب لمصير المفاوضات القائمة للتوصل إلى اتفاق يوقف إطلاق النار في القطاع ويسمح بتبادل الأسرى

ترقب لمفاوضات غزة

مجزرة بيت لاهيا: أدلة الإبادة كثيرة

فلسطيني يتفقد مدرسة العروبة في غزة بعد قصفها (علي جاد الله/الأناضول)

للحديث تتمة...

ليبيا ومصالح ملف الهجرة غير النظامية

اسامة علي

لا يختلف اثنان في أن قضية الهجرة غير النظامية من أفريقيا في اتجاه أوروبا، وراءها ما وراءها من أسباب ودوافع خفية ومعلنة، ولطالما كانت القارة الأفريقية مجالاً استراتيجياً للصراع الدولي، ولكن ماذا عن ليبيا التي تحولت منذ أكثر من عقد إلى منطقة عبور أساسية للمهاجرين غير النظاميين القاصدين سواحل أوروبا؟ يومي الاثنين والثلاثاء، من هذا الأسبوع، شهدت العاصمة الإيطالية روما ومدينة بنغازي شرقي ليبيا، مؤتمرين دوليين متزامنين حول الهجرة، وإن حضر البعد الإنساني في لغة بيانَيْ المؤتمرين، إلا أن ظلال الصراعات الدولية لم تكن خافية. روما التي تحاول التمدد في العمق الأفريقي بالتوازي مع التمدد الروسي والانسحاب الفرنسي، ركزت أجندة مؤتمرها، الذي حمل عنوان «القمة الإيطالية الأفريقية» بمشاركة أفريقية وأوروبية واسعة، على صنع مقاربة الاقتصادية كحل لأزمة المهاجرين في بلدانهم. وطرحت الحكومة الإيطالية مشروعاً للحل باسم «خطة ماتي» بهدف إطلاق شراكات إيطالية وأفريقية في برامج الطاقة.

وكان لرئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، عبد الحميد الدبيبة، حضور واضح في القمة الإيطالية، وهو صاحب مقترح دمج المهاجرين في الاقتصاد الليبي الذي أعلنه في مؤتمر عن الهجرة نظّمه في طرابلس في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

أما في بنغازي التي شارك في مؤتمرها الذي نظّمته حكومة مجلس النواب، وزيرا خارجية وداخلية النيجر، بكاري ياو سانغاري ومحمد تومبا، فقد جاء البيان الختامي للمؤتمر الذي حمل اسم «إعلان بنغازي» وكأنه رد على بيان قمة روما، إذ شدّد على رفض أن تلعب ليبيا دور «الشرطي» للقارة الأوروبية، وأن تكون منفذاً لتحقيق للمصالح الأوروبية.

وإن لم يشارك على الصعيد الرسمي إلا وزيرا خارجية وداخلية النيجر، إلا أن تصريحات منظمي المؤتمر في بنغازي قبيل انعقاده حول توجيه دعوات لشخصيات رسمية من مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، كانت تشير ضمناً إلى وجود ظل روسي يقف وراء هذا المؤتمر ويدعمه.

في الواقع، إن ليبيا ليست ممراً للمهاجرين الأفارقة فقط، فقد صارت وجهة لكل من يرغب في الوصول إلى أوروبا، فهناك منهم الآلاف القادمون من بؤر ودول التوتر في أسيا أيضاً، وبالتالي فحصر هذه المؤتمرات حديثها عن المهاجرين الأفارقة وتقديم مقاربات للحل في دولهم فقط، له دلالاته وأهدافه الاستراتيجية بالنسبة لأقطاب الصراع الدولي.

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

بمرور المزيد من الأيام على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، التي تدخل اليوم الخميس يومها الـ118، تتكشف المزيد من جرائم الاحتلال بحق الغزيين، الذين يسقطون يومياً ضحايا بالقصف الإسرائيلي، إضافة إلى تهجيرهم من منازلهم وتدميرها، مع نقص الطعام والمياه والحاجات الأساسية. كما باتوا أيضاً ضحايا مجازر متنقلة في أنحاء القطاع يرتكبها الاحتلال بحق معتقلين لديه، وآخرها تم الكشف عنها أمس الأول الثلاثاء في بيت لاهيا شمال قطاع غزة، حيث تم العثور على جثامين 30 شهيداً داخل إحدى المدارس التي كان يحاصرها الاحتلال، وتبين أنهم كانوا مكبلين ونفذ الاحتلال بحقهم جريمة إعدام ميدانية. هذه الجريمة تضاف إلى سجل الأدلة على الإبادة المنظمة التي يرتكبها الاحتلال على غزة منذ بدء عدوانه في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في ظل تغطية غربية لهذا العدوان. بموازاة ذلك، تتواصل الجهود للتوصل إلى اتفاق جديد يوقف العدوان لو لأسابيع وتتخلله صفقة تبادل جديدة.

وأعلن نادي الأسير الفلسطيني أمس الأربعاء العثور الثلاثاء على جثامين 30 شهيداً داخل إحدى المدارس التي كان يحاصرها الاحتلال في بيت لاهيا، كانوا مكبلين ومعصوبي الأعين، أي كانوا رهن الاعتقال، في مؤشر واضح على أن الاحتلال نفذ بحقهم جريمة إعدام ميدانية. وأضاف في بيان، أنّ المعطيات بشأن تعرض معتقلين من غزة لعمليات إعدام، تتصاعد في ضوء استمرار الإبادة الجماعية في غزة، إلى جانب استمرار جريمة الإخفاء القسري بحقّ معتقلي غزة بعد مرور 117 يوما على العدوان، إضافة إلى تصاعد شهادات المعتقلين الذين أفرج عنهم، على مدار الفترة الماضية، حول عمليات التعذيب والتنكيل والإذلال، بما فيها شهادات لنساء وأطفال.

وعن الحادثة نفسها، تحدثت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس، نقلاً عن شهادات مواطنين فلسطينيين، عن اكتشاف ما يزيد عن 30 جثة متحللة لشهداء فلسطينيين مدفونين في شمال قطاع غزة، تم قتلهم وقد كانوا مكبلين ومعصوبي الأعين. واعتبرت أن «هذا دليل واضح على أن الشهداء أعدموا بشكل ميداني». وأضافت أن هناك «روايات أخرى تتحدث عن عدد أكبر من ذلك، في أبشع أشكال الإبادة التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد شعبنا في قطاع غزة دون حسيب أو رقيب». وطالبت بتشكيل فريق دولي ميداني يزور غزة للتحقيق في مجازر إسرائيل وأوضاع المفقودين والمعتقلين من القطاع، مضيفة أنه «قد تكون هذه المقبرة واحدة من عدد آخر من المقابر التي لم يتم اكتشافها بعد».

من جهتها، قالت حركة «حماس» في بيان تعليقاً على الجريمة، إن جيش الاحتلال نفذ «مجزرة بحق المدنيين بإعدامهم ميدانيا بعد التنكيل بهم». ودعت «المؤسسات الحقوقية إلى توثيق هذه الجريمة، لمحاكمة هذا الجيش المجرم وقادته النازيين الذين يستمرون في القتل والإبادة ضد شعبنا الفلسطيني بدون اكتراث بمقررات محكمة العدل الدولية التي طالبته بوقف جريمة الإبادة والتطهير العرقي. في سياق قريب، قالت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا ناليدي باندور إن هناك التزاما على جميع الدول بأن توقف تمويل وتسهيل العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، بعد أن أشارت محكمة العدل الدولية إلى إمكانية معقولة لأن تمثل تلك الأعمال إبادة جماعية، وذلك قبيل اجتماع مجلس الأمن أمس لبحث قرار المحكمة. وأضافت باندور في مؤتمر صحافي أمس «نعتقد أن الاستنتاج (الذي توصلت له محكمة العدل الدولية) يوضح أن من الممكن حدوث إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة». وتابعت «هذا يفرض بالضرورة التزاما على جميع الدول بوقف التمويل وتسهيل الأعمال العسكرية الإسرائيلية». وترافق الكشف عن هذه المجزرة، مع ارتكاب الاحتلال المزيد من الجرائم بحق أهالي غزة، إذ واصلت القوات الإسرائيلية أمس شن غارات جوية وقصف مدفعي على مناطق متفرقة من القطاع. ونقلت «فرانس برس» عن شهود عيان أن القصف المدفعي تجدد صباح أمس في محيط مستشفى ناصر الطبي في خانيونس. وأعلن المكتب الإعلامي التابع لـ«حماس» أن طائرات إسرائيلية «شنت عشرات الغارات استهدفت وسط وغرب خانيونس بالتزامن مع إطلاق نار وقنابل إنارة عند بوابة صلاح الدين قرب حدود مصر في رفح، وعلى منازل في دير البلح ومخيمي النصيرات والمغازي أوقعت عشرات الشهداء وعشرات المصابين».

> رئيس الوزراء القطري: هدفنا إعادة الرهائن ووضع حد للحرب
>
> مسؤول في «حماس»: نرفض أي مقترح بوقف إطلاق نار مؤقت

وأعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس ارتفاع عدد ضحايا الحرب إلى 26900 شهيد و65949 مصابا منذ 7 أكتوبر الماضي. وأضافت في بيان أن الاحتلال ارتكب 16 مجزرة راح ضحيتها 150 شهيداً و313 إصابة خلال 24 ساعة. ميدانياً، قالت الجيش الإسرائيلي، أمس، إن لواء الاحتياط الخامس غادر غزة ليلة الثلاثاء وأنهى مهمته. ولفتت إلى أنه «الآن لا يزال هناك لواء احتياطي واحد فقط في غزة، لواء المظليين 646 في خانيونس». ولم تعلن القوات الإسرائيلية أمس مقتل ضابطين وجندي خلال المعارك يوم الثلاثاء، وبذلك ترتفع حصيلة الجنود القتلى منذ بداية الحرب إلى 2807. في هذا الوقت، تتواصل الجهود للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة. وقال رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في حديث لقناة «فوكس نيوز» الأميركية مساء الثلاثاء، عن الإطار المقترح لوقف النار في غزة بعد محادثات باريس الأحد، «إننا في الوقت الحالي في مكان أفضل مما كنا عليه قبل بضعة أسابيع»، مضيفاً: «عقدنا اجتماعاً في نهاية الأسبوع الماضي، حيث ناقشنا مقترحاً لإطار عمل يكون منطلقاً للمفاوضات، معربا عن اعتقاده بأنهم تمكنوا من التوصل إلى اتفاق مع الإسرائيليين لإنطلاق المفاوضات، مؤكداً في الوقت نفسه أنه لا يزال أولياً ويحتاج لتطوير والتفاوض بشأن تفاصيله مع حركة «حماس» بغية التوصل إلى اتفاق نهائي. وإذ أكد أنهم يحاولون دائما أن يكونوا متفائلين، قال: «لا نريد الإفراط في الوعود، والمسار لا يزال في أوله ويحتاج لوقت لتطويره». ولفت إلى أن «عدد الجيش الإسرائيلي أمس، بإصابة 10 جنود بالمعارك خلال 24 ساعة، ليرتفع عدد الجنود والضباط الجرحى منذ بداية الحرب إلى 560. كما أفادت معطيات الجيش الإسرائيلي أمس، بإصابة 10 ضباط وجنود بالتزامن مع إطلاق نار وقنابل إنارة عند بوابة صلاح الدين قرب حدود مصر في رفح، وعلى منازل في دير البلح ومخيمي النصيرات والمغازي أوقعت عشرات الشهداء وعشرات المصابين».

وأعلنت وزارة الصحة في غزة، أمس ارتفاع عدد ضحايا الحرب إلى 26900 شهيد و65949 مصابا منذ 7 أكتوبر الماضي. وأضافت في بيان أن الاحتلال ارتكب 16 مجزرة راح ضحيتها 150 شهيداً و313 إصابة خلال 24 ساعة. ميدانياً، قالت الجيش الإسرائيلي، أمس، إن لواء الاحتياط الخامس غادر غزة ليلة الثلاثاء وأنهى مهمته. ولفتت إلى أنه «الآن لا يزال هناك لواء احتياطي واحد فقط في غزة، لواء المظليين 646 في خانيونس». ولم تعلن القوات الإسرائيلية أمس مقتل ضابطين وجندي خلال المعارك يوم الثلاثاء، وبذلك ترتفع حصيلة الجنود القتلى منذ بداية الحرب إلى 2807. في هذا الوقت، تتواصل الجهود للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة. وقال رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في حديث لقناة «فوكس نيوز» الأميركية مساء الثلاثاء، عن الإطار المقترح لوقف النار في غزة بعد محادثات باريس الأحد، «إننا في الوقت الحالي في مكان أفضل مما كنا عليه قبل بضعة أسابيع»، مضيفاً: «عقدنا اجتماعاً في نهاية الأسبوع الماضي، حيث ناقشنا مقترحاً لإطار عمل يكون منطلقاً للمفاوضات، معربا عن اعتقاده بأنهم تمكنوا من التوصل إلى اتفاق مع الإسرائيليين لإنطلاق المفاوضات، مؤكداً في الوقت نفسه أنه لا يزال أولياً ويحتاج لتطوير والتفاوض بشأن تفاصيله مع حركة «حماس» بغية التوصل إلى اتفاق نهائي. وإذ أكد أنهم يحاولون دائما أن يكونوا متفائلين، قال: «لا نريد الإفراط في الوعود، والمسار لا يزال في أوله ويحتاج لوقت لتطويره». ولفت إلى أن «عدد الرهائن الذين سيتم إطلاق سراحهم لم يتم تحديده، ولكن من حيث الفئات تجري مناقشات لاحتمال إطلاق سراح النساء وكبار السن ومن يعانون مشاكل صحية».

فشل إغراق الأنفاق

قالت إذاعة الجيش الإسرائيلي أمس الأربعاء، إن نظام «تالاتس» لإغراق الأنفاق في غزة بمياه البحر، لم يدمر سوى بضعة كيلومترات منها. ونقلت الإذاعة عن مسؤولين إسرائيليين لم تسمهم، قولهم: «جئنا إلى الحرب بدون حل حاسم لمسألة الأنفاق». وأشارت إلى أنه «في شمال غزة، تم تشغيل المنظومة بنجاح جزئي، خصوصا في الأنفاق القريبة من البحر». وأوضحت أنه «كلما كانت الأنفاق بعيدة عن البحر، اكتشفوا أنه من الصعب تدفق المياه بضغط عالٍ».

من توزيع مساعدات «أونروا» في رفح، الأحد الماضي (فرانس برس)

نقاشات أميركية إسرائيلية بشأن بدائل أونروا... وتمسك أمميي بدورها

> شدّدت الأمم المتحدة على أن لا بديل لـ«أونروا» في تأمين المساعدات الإنسانية وتوزيعها في قطاع غزة، وذلك على وقع مطالبة واشنطن الوكالة، بإجراء «تغييرات جوهرية»، قبل استئناف تمويلها

نيويورك ـ العربي الجديد

بات ملف «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (أونروا)، أولوية في الأروقة الدولية، بعد قرار عدد من الدول المانحة، على رأسها الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا، تجميد مساعداتها للمنظمة الأممية، بسبب مزاعم إسرائيلية بأن 12 موظفاً في «أونروا» شاركوا في عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وفيما تتبنى العديد من الدول الاتهامات الإسرائيلية لم يقدم أي منها على إجراء أي تحقيقات مستقلة في هذه المزاعم بما في ذلك الولايات المتحدة. ويأتي ذلك في وقت ناقشت مجموعة من الديمقراطيين اليهود في مجلس النواب الأميركي في اجتماع مع الحقوقية إيلاد غورين الذي يرأس القسم المدني في وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، خلال اجتماع في واشنطن البدائل المحتملة لـ«أونروا»، لتوصيل المساعدات إلى قطاع غزة، وذلك في أعقاب قرار عدد من الدول تعليق تمويلها لـ«أونروا» أن تعيد النظر، كما ناشد «الدول الأخرى، بمن فيها دول المنطقة، تحمل مسؤوليتها أيضاً». وقال «أكسيوس»، بموازاة ذلك، يحاول الاحتلال زيادة الضغط على الوكالة وموظفيها، إذ اعتقل الجيش الإسرائيلي عدداً من العاملين بوكالة «أونروا»، أثناء نزوحهم من مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة إلى مدينة رفح، وفق شهود عيان ومصادر محلية. وقالت الفلسطينية فاطمة أبو جوعيد لوكالة «الأناضول»، أمس الأربعاء، إن القوات الإسرائيلية اعتقلت الاثنين الماضي، العاملين، من دون تحديد عددهم. وشددت أبو جوعيد على أن «العاملين الذين تم اعتقالهم لا تربطهم أي علاقة بالفصائل الفلسطينية».

واعتبرت كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية للمساعدات وإعادة الإعمار في غزة، سيغريد كاغ، مساء الثلاثاء، في حديث لـ«العربي الجديد» في نيويورك، أنه لا يوجد بديل عن الخدمات والدور الإنساني الذي تؤديه «أونروا». وشددت على ضرورة إدخال مزيد من المساعدات والبضائع إلى غزة. وحول ما إذا كان سيطرأ أي اختلاف جذري على عمل الآلية وطريقة إدخال المساعدات إلى القطاع، قالت كاغ: «نحاول القيام بذلك على مراحل، حالياً ونظراً لعدم وجود مجال، بسبب عدم وجود وقف لإطلاق النار واحتدام الصراع، فلا يمكننا لوجود مراقبين في جميع أنحاء غزة للعمل مع الوكالات الإنسانية، للتأكد ومراقبة كيفية توزيع المساعدات والإلى من تصل».

وجاءت تصريحات المسؤولة الأممية خلال مؤتمر صحافي مقتضب عقدته في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بعد خروجها من اجتماع مغلق لمجلس الأمن الدولي، مساء أول من أمس الثلاثاء، قدمت فيه إحاطتها الأولى منذ توليها منصبها في يناير/كانون الثاني الماضي بموجب قرار المجلس رقم 2720، الذي دعا لتوسيع عمليات المساعدات الإنسانية في غزة، على أن تتولى كاغ، كمنسقة عيّنها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، إقامة آلية أممية «لتسريع شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة عبر دول ليست طرفاً في النزاع». لكن القرار لم ينص على وقف إطلاق النار، بسبب معارضة الولايات المتحدة واستخدامها حق النقض (الفيتو)، كما لم يدخل تعديلات جذرية على طريقة إدخال المساعدات التي ما زالت مرهونة بالموافقة الإسرائيلية.

في سياق متصل، شددت السفيرة الأميركية للأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد، بعد خروجها من الاجتماع المغلق، على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم لجهود كاغ، وأكدت على ضرورة زيادة وتسريع وصول المساعدات الإنسانية، بما فيها الغذاء والدواء، إلى غزة. ولم تتطرق السفيرة الأميركية للتناقض بين تصريحاتها وبين موقف بلادها الرافض لوقف إطلاق النار.

وطالبت توماس غرينفيلد «أونروا» بإجراء «تغييرات جوهرية» قبل استئناف تمويل واشنطن للوكالة، موضحة «نحن بحاجة إلى النظر في أنشطة المنظمة وكيفية عملها في غزة، وكيفية إدارتها لموظفيها، وضمان محاسبة الأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إجرامية، مثل هؤلاء الأفراد الـ12، حتى تتمكن أونروا من مواصلة عملها المهم الذي تؤديه». والتقى غوتيريس العشرات من الجهات المانحة لـ«أونروا» في نيويورك لأكثر من ساعتين، مساء الثلاثاء، لمناقشة الإجراء الذي اتخذته الأمم المتحدة في مقر الادعاءات الإسرائيلية والاستماع إلى المخاوف. وقال المبعوث الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور للصحافيين بعد الاجتماع، إن غوتيريس ناشد الدول التي أوقفت تمويل «أونروا» أن تعيد النظر، كما ناشد «الدول الأخرى، بمن فيها دول المنطقة، تحمل مسؤوليتها أيضاً». وقال سفير الصين لدى الأمم المتحدة تشانغ جون للصحافيين: «نحن في لحظة حرجة للغاية في التعامل مع الكارثة الإنسانية في غزة والحرب لا تزال مستمرة... يجب ألا نسمح لهذه الحالات الفردية بتقليل اهتمامنا بالسعي لوقف إطلاق النار». ونقلت صحيفة «واشنطن بوست»، عن أشخاص مطلعين قولهم إن الولايات المتحدة لم تتحقق بعد بشكل مستقل من مزاعم إسرائيل، بشأن الموظفين الـ12 المعنيين، التي تستند إلى اتصالات تم اعتراضها وبيانات هاتفية واستجواب مقاتلي حركة حماس ووثائق عثر عليها الجيش الإسرائيلي في غزة. واعتبر الأشخاص أن «الأدلة التي قدمها الإسرائيليون كانت مقنعة بما يكفي لدرجة أنها أقنعت المفوض العام للأونروا فيليبي لازاريني بفصل تسعة من موظفي أونروا».

في واشنطن، ناقشت مجموعة من الديمقراطيين اليهود في مجلس النواب الأميركي، مساء الثلاثاء، البدائل المحتملة لـ«أونروا»، لتوصيل المساعدات إلى قطاع غزة، وذلك في اجتماع مع العقيد إيلاد غورين الذي يرأس القسم المدني في وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وفق ما ذكره موقع «أكسيوس» الأميركي، أمس الأربعاء. وذكر الموقع الأميركي أن غورين عرض حوالي 6 بدائل محتملة لـ«أونروا»، من بينها منظمة «يونيسف» وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. وقال أحد الأعضاء للموقع: «الفكرة التي كان يحاول إيصالها هي أننا نريد أن تكون هناك مساعدات إنسانية، لكن أونروا تمثل مشكلة». من جهته، أفاد وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي في حديث لوكالة «رويترز»، أمس الأربعاء، بأن بلاده تحث الدول التي قطعت تمويلها لـ«أونروا» على النظر بعين الاعتبار لعواقب قرارها على سكان غزة. وقال: «نناقش مسألة التمويل مع مانحين آخرين وسنواصل القيام بذلك في الأيام والأسابيع المقبلة»، مضيفاً أن أوسلو ستفي «بتعهداتها القوية تجاه أونروا والشعب الفلسطيني».

بدورها، طالبت الإمارات، الدول التي علقت تمويل «أونروا»، بالتراجع بشكل عاجل. وجاء ذلك وفق ما ذكر وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، خلال اتصال هاتفي مع لازاريني أمس الأربعاء، بحسب وكالة الأنباء الإماراتية «وام». ويحث الجانبان «سبل دعم الوكالة لأداء مهامها وضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية إلى الشعب الفلسطيني في القطاع بشكل عاجل ومكثف وآمن من دون أية عوائق». واعلنت الحكومة الكندية، التي علقت تمويلها لـ«أونروا»، أنها بدأت بتقديم مساعدات بقيمة 30 مليون دولار للفلسطينيين في قطاع غزة، مشيرة في بيان مساء الثلاثاء، إلى أن «كندا تؤمن بأن حاجة المدنيين الفلسطينيين إلى المساعدة الإنسانية تتزايد مع مرور كل ساعة».

وأكدت اللجنة الدائمة المشتركة لعدد من المنظمات الإنسانية بقيادة الأمم المتحدة، في بيان أمس الأربعاء، أن تعليق بعض الدول دعمها المالي لـ«أونروا» سيؤدي إلى كارثة على سكان قطاع غزة. وحذّرت من أن يؤدي تعليق الدعم المالي لأونروا إلى انهيار النظام الإنساني في غزة، وسيكون لذلك عواقب بعيدة المدى على الصعيد الإنساني وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة».

ازدواجية المعايير في الغرب

اتهمت المفوّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين، فرانشيسكا ألبانيز (الصورة)، الدول الغربية التي علّقت تمويلها لـ«أونروا»، بـ«ازدواجية المعايير». وفي تدوينة على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، أمس الأربعاء، انتقدت ألبانيز استمرار هذه الدول بدعمها لإسرائيل رغم مواصلة الأخيرة عدوانها على قطاع غزة. وأشارت إلى أن «الحكومات نفسها لم تعلق علاقاتها مع الدولة (إسرائيل) التي قتل جيشها 26 ألف شخص في قطاع غزة».

شرق غرب

أردوغان يستقبل بوتين ويزور السيسي

كشف مسؤول تركي، أمس الأربعاء، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيزور تركيا، للاجتماع مع الرئيس رجب طيب أردوغان (الصورة) في 12 فبراير/شباط الحالي. وأضاف المسؤول أن أردوغان سيسافر إلى مصر في 14 فبراير.

(رويترز)

«جسم مشبوه» قرب سفارة إسرائيل في السويد

شكر السفير الإسرائيلي في السويد زيف نيفو كولمان، السلطات السويدية على ما سماه «إحباطها السريع لجسم مشبوه ألقي باتجاه السفارة» في استوكهولم. وجاء ذلك إثر إعلان الشرطة السويدية، في وقت مبكر أمس، أنه «تم العثور على شيء قد يكون خطيراً بالقرب من السفارة الإسرائيلية في استوكهولم، ويجري التحقق منه». ورفضت الشرطة الإفصاح عن أي تفاصيل بشأن حجم أو شكل الشيء الذي عثر عليه لحين التحقق منه.

(العربي الجديد، رويترز)

70 مدينة أميركية تريد وقف العدوان على غزة

أظهر تحليل أجرته وكالة «رويترز»، ونشرته أمس الأربعاء، لبيانات المدن أن نحو 70 مدينة أميركية أصدرت قرارات بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة، معظمها يدعو إلى وقف إطلاق النار، هناك مما زاد الضغط على الرئيس جو بايدن قبل الانتخابات الرئاسية في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وصدرت معظم قرارات وقف إطلاق النار عن ولايات ديمقراطية مثل كاليفورنيا، على الرغم من أن 14 قراراً على الأقل جاءت من ولايات متأرجحة مثل ميشيغان، التي قد تكون حاسمة في محاولة بايدن للبقاء في البيت الأبيض.

(رويترز)

السعودية والكويت تدعوان لإنهاء الحرب

شدّدت الكويت والسعودية، أمس الأربعاء، على ضرورة وقف العمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية وحماية المدنيين، وذلك في بيان مشترك في ختام زيارة أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، إلى الرياض، التي دامت يومين. وأكد البيان أهمية الدور الذي يجب أن يقوم به المجتمع الدولي، وذلك في «وضع حد لانتهاكات إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، والضغط عليها لإيقاف عدوانها، ومنع محاولات فرض التهجير القسري على الفلسطينيين من قطاع غزة». وشدّد على ضرورة تمكين المنظمات الدولية الإنسانية «من القيام بمهامها في تقديم المساعدات الإنسانية».

(العربي الجديد)

تأكيد انضمام 5 دول إلى «بريكس»

كشفت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا ناليدي باندور (الصورة)، أمس الأربعاء، أن خمساً من أصل ست دول مدعوة للانضمام إلى مجموعة «بريكس» بدءاً من 1 يناير/كانون الثاني الماضي، أكدت انضمامها إلى المجموعة. وأضافت أن الدول التي أكدت انضمامها هي السعودية والإمارات وإثيوبيا وإيران ومصر. وكانت الأرجنتين هي الدولة السادسة، لكن رئيسها الجديد، خافيير ميلي، رفض الانضمام إلى المجموعة.

(رويترز)

الحدث

الاحتلال يستغل الحرب في غزة لعزل 24 ألف فلسطيني غرب بيت لحم

عدوان استيطاني جنوب الضفة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأربعاء، اقتحاماتها لمدن وبلدات الضفة الغربية، والتي كان أبرزها قلقيلية، شمال الضفة، والتي كان أبرزها اقتحامات مدينة بيت لحم وجنين والقدس، بالتزامن مع تنكيل واسع واعتداءات بالضرب المبرّح على المواطنين، وتهديدات بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، واستخدام مواطن درعاً بشرياً في مخيم قلنديا. ومع اعتقالات أمس، ارتفعت حصيلة حملات الاعتقال التي نفذتها قوات الاحتلال منذ 7 أكتوبر الماضي إلى 6420 فلسطينياً، من بينهم نحو 215 سيّدة وفتاة، منهن من اعتقلن من الأراضي المحتلة عام 1948. وفي موازاة التنكيل اليومي، تستغل إسرائيل الحرب على غزة لتوسيع عدوانها الاستيطاني في الضفة، إذ تتسارع وتيرته في مناطق جنوب الضفة منذ 7 أكتوبر الماضي، والتي طاولت أخيراً أراضي واصلة بين بلدات الخضر وبتير وحوسان جنوب بيت لحم، وذلك عبر سلسلة من الخطوات، منها الاستيلاء على الأراضي الريفية وبناء جدار حديدي جديد، بالإضافة للاستيطان الرعوي، وكل ذلك تحت حجّة عنوانها «دواع أمنية»، في سبيل الوصول لمخطط استيطاني يُعرف بـ«مشروع القدس الكبرى»، الذي يهدف إلى إنشاء منطقة عازلة ومعبر أمني جديد في الريف الغربي لبيت لحم، بهدف دفع أهالي المنطقة إلى الهجرة. وكانت سلطات الاحتلال قد مدّدت سريان قرار الاستيلاء على 76 دونماً من مناطق البقيعة، وقطعة البطمة، وظهر الدير، في بلدة الخضر، وخلة أبو حرت والحمر في بلدة بتير، وواد أبو حمرا وأم الشقف في بلدة حوسان، وذلك بهدف توسيع الطريق الالتفافي رقم 60، الذي يمتد من المدخل الرئيسي للمناطق المعروفة بالريف الغربي في بيت لحم وصولاً إلى بلدة حوسان التي ستصبح أشبه بالسجن، بعد بناء الجدار الذي يخطط له الاحتلال على طول الأراضي المستولى عليها بارتفاع يصل إلى 8 أمتار، وهو جدار حديدي، بحسب رئيس بلدية حوسان، جمال السباتين، في حديث مع «العربي الجديد».

اعتقلت قوات الاحتلال عدداً من ذوي المطلوبين في قلقيلية

ستصبح بلدة حوسان أشبه بالسجن، بعد بناء جدار حديدي

ووفق السباتين، فإن إتمام بناء الجدار يعني فصل حوسان عن بلدات جبعة وواد فوكين ونحالين، وسط استمرار إغلاق مدخل حوسان الرئيسي في المنطقة الغربية منذ نحو 6 أشهر. ومن شأن ذلك، وفق شرحه، أن يعزل 8 آلاف و500 مواطن عن أراضيهم خلف الجدار والتي يسعى الاحتلال للاستيلاء عليها، حيث يحرم ملّاكها من الوصول إليها منذ 7 أكتوبر الماضي، عدا عن التهام الجدار مساحة تقدر بكيلومترين اثنين من أراضي البلدة. وتعمل سلطات الاحتلال على بناء الجدار الاستيطاني منذ أشهر عدة، بحيث غيّرت معالم المكان. ويقول السباتين إنهم يعملون على متابعة القضية قانونياً عبر فريق من المحامين رغم عدم تفاؤلهم بجدوى هذا الجهد، إذ إن الاحتلال لم يبلغهم رسمياً عبر ورقة قانونية تشير لإخطار الأراضي، بل تحجّج بالظروف الأمنية.

أما في بلدة الخضر، فيعمل الاحتلال على عزلها من 3 جهات، حيث يقام الجدار على أراضيها الغربية البالغة مساحتها 500 دونم، تزامناً مع توسع مستوطنة «إفرات» شمال البلدة، وتسليم أهالي المنطقة الجنوبية مخططاً لطريق استيطاني سيتم العمل به قريباً، من شأنه أن يسرق 70 دونماً من أراضي المزارعين بحسب رئيس بلدية الخضر، أبراهيم موسى، في حديث مع «العربي الجديد». وقال موسى إن «الاحتلال منذ نحو 3 أشهر، أخطر قرابة 30 منزلاً من أصل 70 في منطقة أم ركبة المحاذية لمستوطنة «إفرات»، بهدف دفع سكانها لهجرة المكان، بالإضافة لاستخدامه وسائل أخرى منها الاستيطان الرعوي في بعض أراضي أم ركبة، أو إقامة مقاعد خشبية للمستوطنين ومطاعم داخل هياكل حافلات قديمة، بحجّة أن المنطقة أثرية تحت الإدارة الأمنية الإسرائيلية». في المقابل، بحسب موسى، يهدم الاحتلال منازل أثرية في منطقتي جفال وظهر العين، حيث هدم المستوطنون منذ 7 أكتوبر 15 منزلاً، من بينهم منزلين يعود تاريخ بنائهما إلى نحو قرن.

ويسابق الاحتلال الزمن لجعل بلدة الخضر منطقة صغيرة جداً واصلة بمدينة بيت لحم من الناحية الشرقية فقط، بعد عزلها بالجدار الجديد غرباً، وإقامة طريق استيطاني جنوباً، ونهب أراضيها لصالح مستوطنة «إفرات» شمالاً، وبالتالي يعزل مناطق كاملة تعرف بـ«الريف الغربي» في بيت لحم تمهيداً لتنفيذ مشروع استيطاني يعرف بـ«القدس الكبرى». وهذا المشروع من المقرر أن يستولي على مساحة تقدر بـ12 في المائة من مساحة محافظة بيت لحم الغربية. وبحسب الباحث في معهد الأبحاث التطبيقية «أريج»، سهيل خليلية، في حديث لـ«العربي الجديد»، فإن القناة 12 الإسرائيلية ذكرت، أمس الأول، أن الهجوم على الجولان لم يسفر عن وقوع إصابات أو أضرار مادية. وكان الناشط أبو البراء الحوراني، وهو عضو في «تجمع أحرار حوران» قال، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «جيش الاحتلال الإسرائيلي استهدف محيط بلدة نافعة في منطقة حوض اليرموك بدون تسجيل إصابات بشرية». وكان «تجمع أحرار حوران» قد أفاد على موقعه في «فيسبوك» أن صواريخ من نوع «كاتيوشا» أطلقتها كتائب عسكرية محافظات نابلس ورام الله وقلقيلية وبيت لحم وجنين والقدس، وترافقت مع تنكيل واسع واعتداءات بالضرب المبرّح على المواطنين، وتهديدات بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، واستخدام مواطن درعاً بشرياً في مخيم قلنديا. ومع اعتقالات أمس، ارتفعت حصيلة حملات الاعتقال التي نفذتها قوات الاحتلال منذ 7 أكتوبر الماضي إلى 6420 فلسطينياً، من بينهم نحو 215

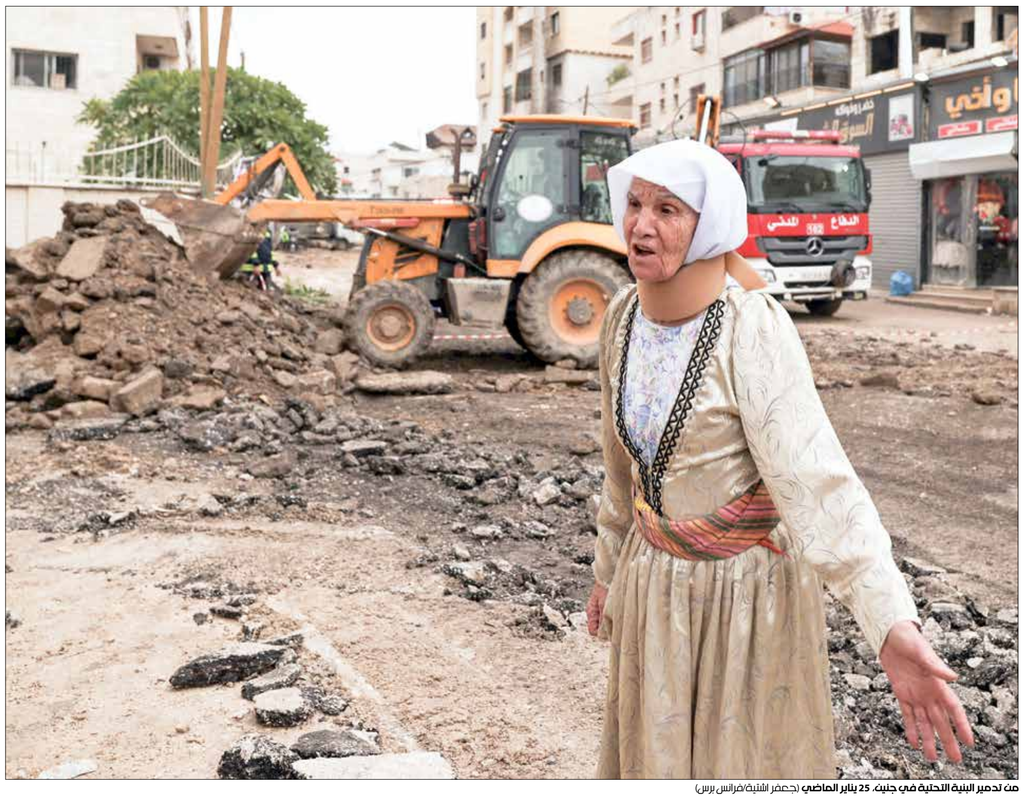
منة تدمير البنية التحتية في جنين، 25 يناير الماضي (جعفر الشيخ/فرانس برس)

رام الله ـ **العربي الجديد**
بيت لحم ـ **مالك نبيل**

بعد مرور يوم على الجريمة التي ارتكبتها قوات مستعربين تابعة لجيش الاحتلال في مستشفى ابن سينا بجنين، شمال الضفة، باغتيالها القياديين في المقاومة بجنين، محمد وليد جلامنة ومحمد أيمن الغزاوي وشقيق الأخير باسل، واصلت قوات الاحتلال أمس الأربعاء اقتحاماتها في الضفة، والتي كان أبرزها في مدينة قلقيلية، شمال الضفة، واستمر ساعات عدة، تخلّلته اشتباكات بين الشبّان الفلسطينيين وهذه القوات. وتأتي حملة الاعتقالات والاقتحامات والقتل التي تمارسها قوات الاحتلال في الضفة، تحت أعين المجتمع الدولي الذي يغضّ الطرف عنها، فيما يتكشف أيضاً وجه آخر من استغلال إسرائيل للحرب، لتعزيز مشروعها الاستيطاني ومنه ما يتجلى أخيراً في ريف بيت لحم، جنوب الضفة.

ونفّذت قوات الاحتلال، أمس، عدداً من الاقتحامات لمدن وبلدات الضفة، منها اقتحامها مدينة قلقيلية، شمال الضفة، لساعات، تخلّلته اشتباكات مسلحة بينها وبين الشبّان الفلسطينيين المسلّحين، الذين استخدموا القنابل محلية الصنع لصدّ القوات المقتحمة، فيما نشر الاحتلال قناصته على أسطح بنايات في المدينة. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن قوات الاحتلال فشلت خلال الاقتحام في اعتقال عدد من «المطاردين»، وقامت باعتقال عدد من ذويهم للضغط عليهم لتسليم أنفسهم. إلى ذلك، واصل جيش الاحتلال أمس حملة اعتقالاته في الضفة، والتي طاولت منذ مساء الثلاثاء حتى صباح أمس 28 مواطناً بحسب هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، بينهم سيدتان اعتقلتا كرهينتين. وشملت حملة الاعتقالات

هدم ودهس في الخليل وأريحا

هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأربعاء، منزلاً في مراحلة الأخيرة من الانشاء في بلدة ترقوميا، غرب الخليل، جنوب الضفة. فيما هدم مستوطنون خيمة وحطموا أشجار زيتون واعطبوا خزانات مياه في مسافر يطا، جنوب الخليل. ودهس مستوطن امس، بشكل متعمد، قطيع اغنام لاحد المواطنين في عرب المليحات، منطقة المعرجات، غرب اريحا شرق الضفة، فيما هاجم مستوطنون المواطن سليمان مليحات الناء رعيه اغنامه في المعرجات.

رصد

استهدف الاحتلال مرارا قوات النظام السوري في درعا (لؤي بشارة/فرانس برس)

إسرائيل تتبنى قصف مواقع النظام في درعا

غازي عنّاب ـ **محمد كركص**

أكدت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأربعاء، وقوفها خلف ضربات جوية على بنية تحتية لقوات النظام السوري في درعا جنوب البلاد، بعد سقوط صواريخ أطلقت من سورية على الجولان المحتل. ونادراً ما تعلق إسرائيل على ضربات تستهدف سورية، لكنها قالت مراراً إنها لن تسمح لإيران بترسيخ وجودها في البلد. وكثفت قوات الاحتلال هجماتها على سورية منذ بدء العدوان على قطاع غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فيما أطلقت جماعات مسلحة، في أكثر من مناسبة، قذائف صاروخية تجاه إسرائيل، غالباً ما تعلن الأخيرة سقوطها في مناطق مفتوحة.

وقال الجيش الإسرائيلي، في بيان أمس الأربعاء إنه «تم الليلة الماضية (مساء الثلاثاء) تحديد عدد من عمليات الإطلاق من سورية في اتجاه جنوب مرتفعات الجولان». وأضاف: «رداً على ذلك قصفت طائرات مقاتلة تابعة للجيش الإسرائيلي بنية تحتية عسكرية تابعة للنظام السوري في منطقة درعا». ولم يذكر الجيش سقوط ضحايا ولا حجم الأضرار الناجمة عن الغارات، فيما كانت القناة 12 الإسرائيلية ذكرت، أمس الأول، أن الهجوم على الجولان لم يسفر عن وقوع إصابات أو أضرار مادية. وكان الناشط أبو البراء الحوراني، وهو عضو في «تجمع أحرار حوران» قال، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «جيش الاحتلال الإسرائيلي استهدف محيط بلدة نافعة في منطقة حوض اليرموك بدون تسجيل إصابات بشرية». وكان «تجمع أحرار حوران» قد أفاد على موقعه في «فيسبوك» أن صواريخ من نوع «كاتيوشا» أطلقتها كتائب عسكرية في ريف درعا الغربي، باتجاه منطقة الجولان المحتل. من جانبها، أوضحت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي، مساء أمس الأول، أن 3 صواريخ أطلقت من الأراضي السورية، سقطت في منطقة مفتوحة جنوبي الجولان، وأن الجيش رد على مصادر النيران، من دون ذكر أي تفاصيل أخرى عن الأضرار الناجمة عن الاستهداف. من جهته، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، في بيان، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي استهدف بـ5 صواريخ مواقع عسكرية لقوات النظام السوري في حرش نافعة وسد كوكب بريف درعا الغربي، مشيراً إلى أن القصف جاء رداً على إطلاق صواريخ باتجاه الجولان المحتل دون ورود أنباء عن خسائر بشرية.

يأتي ذلك بعد يوم واحد من سقوط قتلى جراء قصف لجيش الاحتلال على مواقع للميليشيات الإيرانية في منطقة السيدة زينب بريف العاصمة السورية دمشق الجنوبي الشرقي. وقالت وسائل إعلام إيرانية رسمية، الاثنين الماضي، إن شخصين قتلا وأصيب عدد آخر في ضربات قرب مقام السيدة زينب، بينما ذكرت وسائل إعلام رسمية سورية أن «عدداً من المستشارين الإيرانيين قتلوا في الهجوم الإسرائيلي جنوبي دمشق». وفرض الاحتلال الإسرائيلي، في بيان أمس الأربعاء، عن قلقه من خطة السلطات في هونغ كونغ لتوسيع قانون الأمن. وكان الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ جون لي كشف، أمس الأول، عن اقتراح تشريعي من شأنه إدخال فئات جديدة من الجرائم الأمنية، في قانون الأمن القومي الذي فرضته بكين في 2020. وأشار جون لي إلى أن القانون الجديد ضروري لتجنب تكرار «التجربة المؤلمة» للاحتجاجات الضخمة والعنيفة أحياناً المؤيدة للديمقراطية في هونغ كونغ في 2019. وقال متحدث باسم الاتحاد الأوروبي إن التكتل قلق من أن يُستخدم القانون لقمع وخنق المعارضة. (فرانس برس)

شرق غرب

موسكو وكييف تتبادلان أسرى حرب

أعلنت موسكو وكييف، أمس الأربعاء، أنهما تبادلتا نحو 200 أسير حرب من الجانبين، بعد أسبوع من تحطم طائرة عسكرية روسية قالت موسكو إنها كانت تقل جنوداً أوكرانيين أسرى واتهمت كييف بإسقاطها. وقالت وزارة الدفاع الروسية، في بيان، إنه تم تبادل «195 جندياً روسياً» مقابل نفس العدد من الجنود الأوكرانيين، فيما رحب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بعودة «207» أوكرانيين كانوا محتجزين لدى الروس. (فرانس برس، أسوشيتد برس)

مقتل اثنين بهجوم مسيّرة أوكرانية في دونيتسك

أعلن رئيس بلدية غورليفكا في دونيتسك، إيفان بريخودكو الموالي لموسكو، على «تليغرام» أمس الأربعاء، أن مدنيَين قتلا وأصيب آخر في هجوم بمسيّرة أوكرانية. وكانت الاستخبارات الأوكرانية ذكرت، في بيان أمس الأول الثلاثاء، أنها شنّت هجوماً سيبرانياً أخرج الخادم الإلكتروني لوزارة الدفاع الروسية عن العمل وعطّل مؤقتاً التبادل الداخلي للمعلومات. (فرانس برس)

معارض روسي يقدم تواقيع ترشيحه للانتخابات الرئاسية

قدم بوريس ناديجدين (الصورة)، المعارض الروسي الوحيد لغزو أوكرانيا، أمس الأربعاء، التواقيع الضرورية لتسجيل طلب ترشحه للانتخابات المقررة في مارس/آذار المقبل. وأشار ناديجدين إلى أنه سلم أكثر من 105 آلاف توقيع إلى اللجنة الانتخابية المركزية، التي يتعين عليها البت في ترشيحه خلال عشرة أيام. (فرانس برس)

أوروبا قلقة بشأن اقتراح قانون أمني بهونغ كونغ

أعرب الاتحاد الأوروبي، في بيان أمس الأربعاء، عن قلقه من خطة السلطات في هونغ كونغ لتوسيع قانون الأمن. وكان الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ جون لي كشف، أمس الأول، عن اقتراح تشريعي من شأنه إدخال فئات جديدة من الجرائم الأمنية، في قانون الأمن القومي الذي فرضته بكين في 2020. وأشار جون لي إلى أن القانون الجديد ضروري لتجنب تكرار «التجربة المؤلمة» للاحتجاجات الضخمة والعنيفة أحياناً المؤيدة للديمقراطية في هونغ كونغ في 2019. وقال متحدث باسم الاتحاد الأوروبي إن التكتل قلق من أن يُستخدم القانون لقمع وخنق المعارضة. (فرانس برس)

ميانمار: تمديد حال الطوارئ ستة أشهر

مددت المجموعة العسكرية الحاكمة في ميانمار، أمس الأربعاء، حال الطوارئ ستة أشهر، مرجئة مجدداً الانتخابات التي وعدت بتنظيمها منذ الانقلاب في فبراير/شباط 2021. وقالت المجموعة، في بيان، إن «الرئيس بالوكالة أو مبنت سوي أعلن تمديد حال الطوارئ ستة أشهر إضافية لأن الوضع لم يعد إلى طبيعته، وللسماح بمواصلة القتال ضد الإرهابيين». وبفرض الدستور الذي سنه الجيش في 2008، تنظيم اقتراع خلال الستة أشهر التي تلي رفع حال الطوارئ. (فرانس برس)

تقرير

إسرائيل تقلّص عديد جنودها في المستوطنات قرب لبنان

كشف موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن الجيش الإسرائيلي قرر تقليص عديد جنوده على الحدود مع لبنان، في خطوة رفضها بعض سكان المستوطنات الشمالية. وجاء ذلك في وقتٍ استمر التصعيد الميداني بين «حزب الله» وإسرائيل

جندي إسرائيلي على الحدود مع لبنان، يناير الماضي (عمير ليفي/Getty)

بيروت ـ **رينا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

مع استمرار التصعيد الميداني على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، برز قرار تقليص الجيش الإسرائيلي عديد جنوده في المستوطنات القريبة من لبنان، بحسب موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، محطة لافتة في سياق تطورات الجبهة اللبنانية. ومن المقرر نقل أمن المستوطنات إلى أعضاء فرق الحراسة المسلحة المحلية، المتخوفين من عدم تمكنهم من التعامل مع أي عمليات تسلل أو تطورات أمنية داخل المستوطنات، حتى وصول الجنود إليها. ونقل الموقع العبري عن جهات في فرق الحراسة قولها إن الجيش الإسرائيلي بدأ، منذ شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، تقليص عدد الجنود داخل المستوطنات، فيما ادّعت مصادر في الجيش، أنه تقرر إخراج الجنود الذين ينامون في المنازل والمنشآت الموجودة هناك فقط، وأنهم سينتقلون إلى أماكن أخرى مؤقتة ستقام من أجلهم خارج المستوطنات، فيما سيمكثون خلال النهار داخلها. ووجه ضباط وأعضاء في فرق الحراسة في حديثهم لموقع «يديعوت أحرونوت»، انتقادات لاذعة لخطوة الجيش، التي اكتشفوها فقط في الأيام الأخيرة، فيما بدأ الجيش يطبقها على أرض الواقع. وقال ضابط في إحدى فرق الحراسة لم يسمه الموقع: «يعدوننا دائماً بأنهم سيقومون بحمايتنا بعد الحرب لكننا لم نتخيّل أن يتركونا بهذا الوضع في البلدات، في وقت لا تزال الحرب مستمرة». وأضاف: «كيف أصدّق أنه سيأتي هنا من يقدّم الدعم ويتصدى لقوات الرضوان (نخبة حزب الله) في الوقت المناسب؟». ونقل الموقع عن عضو في فرقة حراسة أخرى قوله إن «فرق الحراسة المسلحة لا تستطيع الدفاع عن الجبهة وفي أحسن الأحوال يمكنها مساعدة قوات الجيش. نحتاج إلى وجود مئات الجنود داخل بلداتنا. نحن رهن ما يقرره العدو. أعتقد أن الجيش الإسرائيلي ليس قادراً على وقف هجوم من قبل حزب الله». ولفت الموقع إلى أن بعض كبار المسؤولين في جيش الاحتلال الإسرائيلي قد أطلقوا تصريحات في الأسابيع الأخيرة بأن تهديد «حزب الله» باحتلال الجليل الشمالية بقوات كبيرة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لكن عضواً في فرق الحراسة قال للموقع العبري إن «التهديد باحتلال الجليل لا يزال قائماً ونحن نتلقّى تقارير حول هذا الأمر في كل يوم من جديد». كما نقل الموقع عن ضابط في فرقة أخر، لم يسمّه، قوله: «أنا أتلقى رسائل واضحة من ضباط كبار (في الجيش) في محادثات بيننا، بأن هذه أوامر صادرة من المستويات العليا وأنهم لا يستطيعون التصرف في هذا الأمر وبناء على التعليمات التي تلقّوها يجب تدبر الأمور بما هو موجود». من جانبه، عقّب جيش الاحتلال الإسرائيلي على ما أورده الموقع العبري بأنه «لا يوجد تغيير في عديد القوات في المستوطنات، ولكن بطريقة جهوزيتها الدفاعية في المنطقة. الجيش الإسرائيلي لا يقدّم تفاصيل حول كيفية انتشار قواته لأسباب أمنية، ومن أجل عدم تقديم معلومات للعدو. أقسام الدفاع في جميع بلدات القيادة الشمالية مجنّدة، وستظل جزءاً لا يتجزأ من الجهد الدفاعي عن البلدات والمنطقة». ومنذ بداية الحرب الحالية، أخليت 28 مستوطنة، على طول الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة.

ويرفض عدد كبير من سكان المستوطنات الشمالية العودة قبل التوصّل إلى حل يضمن أمنهم، كما يشدد رؤساء السلطات المحلية في المستوطنات على أن الأهالي لن يعودوا قبل إبعاد قوات «حزب الله» عن الحدود إما من خلال تسوية أو بشن حرب على لبنان.

بدوره، أوضح الصحافي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» نداف إيال، أمس الأربعاء، أن الصفقة التي تتم مناقشتها بشأن غزة قد تخدم إسرائيل على المستوى الاستراتيجي من نواح أخرى، بتعزيزها احتمالات التوصل إلى تسوية ما مع «حزب الله» في لبنان، تمنع حرباً أوسع من المعارك الحالية، وتتيح عودة السكان الذين أخلوا منازلهم منذ بداية الحرب.

في لبنان، أكد عضو المجلس المركزي في «حزب الله» الشيخ نبيل قاووق، أن «المقاومة صعّدت من عملياتها النوعية كرد ميداني قوي على التصعيد الإسرائيلي، وأن العدو الذي يهدد لبنان عليه أن يعلم أن المقاومة قد استعدت لكل احتمالات الحرب والتصعيد». وشدّد قاووق خلال احتفال تكريمي لأحد شهداء «حزب الله» في حسينية بلدة دير قانون النهر في قضاء صور، أمس الأربعاء، على أن «المقاومة في لبنان مستمرة في عملياتها طالما العدوان مستمر على غزة».

من جهته، اعتبر الوزير السابق في «حزب الله» محمد فنيش أن «من يختلف معنا في المواقف الداخلية أو في استحقاق رئاسي أو حكومي أو في سياسات حكومية، فليختلف معنا، ولكن عندما تكون هناك حرب بيننا وبين العدو الإسرائيلي، ينبغي أن يلتفت البعض كي لا يضع نفسه في الموقع الذي يخدم مصلحة العدو». وأضاف خلال احتفال تكريمي لأحد شهداء الحزب، في حسينية بلدة صديقين في قضاء صور، أمس الأربعاء: «نحن نخوض مواجهة، وبالتالي ننصح هؤلاء بأن يكفوا عن محاولة استدراجنا، لأننا لن نستدرج إلى سجالات مع أحد».

ومن المقرر وصول وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، اليوم الخميس، إلى بيروت للقاء كبار المسؤولين اللبنانيين، من أجل بحث آخر التطورات في لبنان والمنطقة، خصوصاً لجهة منع نشوب حرب واسعة بين «حزب الله» وإسرائيل.

ميدانياً، شنّت الطائرات الإسرائيلية غارات عدة، أمس الأربعاء، على بلدة مارون الراس، وعلى المنطقة الواقعة بين بلدات حداثا ورشاف والطيري، وأطراف علما الشعب وياريں والضهيرة، وعلى بارون. وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي، أطراف الناقورة وطيرحرفا والضهيرة وعيترون والجبين وياريں وعلما ووادي حسن مجدلزون. وقصف الاحتلال بالقذائف الفوسفورية بلدة كفركلا.

واستهدف «حزب الله» تجمّعاً لجنود الاحتلال في تلة الطيحات، والتجهيزات التجسسية بموقع حانيتا، وتجمّعاً لجنود الاحتلال في محيط ثكنة ميتات، ودبابة «ميركافا» في موقع بياض بليدا، ومبنى يتمركز فيه الجنود الإسرائيليون في المطلة. وأفاد جيش الاحتلال برصد إطلاق عدة قذائف من لبنان سقطت في مناطق مفتوحة، معلناً رده بقصف مماثل. وسُمع دوي صفارات الإنذار مرات عدة في الجليل، طيلة يوم أمس الأربعاء.

وليل الثلاثاء ـ الأربعاء، شنّت الطائرات الإسرائيلية غارتين بالقرب من منطقة الشالیهات في الخيام، وأكثر من غارة على أطراف عيتا الشعب، كما دمّرت غارة أخرى مبنى من 4 طوابق في ميس الجبل، من دون الإفادة عن وقوع إصابات.

طاول القصف المدفعي بلدة الخيام وأطراف عيتا الشعب لجهة الحدب، والضهيرة، وأحراج البلونة، وراميا والناقورة وعلما الشعب وعيتا الشعب وادوية محيطة بزبقين والناقورة، وادى القصف المدفعي إلى أضرار جسيمة في شبكة الكهرباء في الضهيرة، حيث دعا الأهالي شركة كهرباء لبنان الى إجراء صيانة للأضرار. ومشط الاحتلال برشاشاته القتيلة أطراف الناقورة في محيط جل العلام واللبونة، كما حلق الطيران الحربي فوق منطقة صور والساحل البحري، بالتزامن مع إطلاق القنابل المضيئة فوق العديد من القرى والبلدات.

الجيش الإسرائيلي: تهديد «حزب الله» باحتلال الجليل لم يعد قائما

وزير الخارجية البريطاني في بيروت اليوم لبحث تطورات المنطقة

لا ينفصل قرار «كتائب حزب الله» العراقية تعليق عملياتها ضد القوات الأميركية عن رغبة إيرانية في التهدئة مع الولايات المتحدة لا سيما بعدما حمّلت واشنطن طهران مسؤولية الاستهداف بمسيّرة الذي قتل 3 جنود أميركيين على الحدود الأردنية السورية، مؤكدة أنها سترد عليه

استهداف «البرج 22»

تهدئة إيرانية ـ عراقية خشية الرد الأميركي

بغداد ـ **عادل النواب، محمد علي طهران ـ صابر غل عنبري**

وسط الترقب لماهية ردّ واشنطن على مقتل 3 جنود أميركيين وإصابة العشرات بهجوم بطائرة مسيّرة استهدف الأحد الماضي موقعاً عسكرياً أميركياً على الحدود الأردنية السورية، أكدت إيران أمس الأربعاء، أنها سترد بشكل بالهجوم المسيّر في الأردن، الأمر الذي من إلى أن «توقعاتنا في وزارة الخزانة هي أن هناك المزيد الذي يمكن أن نفعله معاً (مع الحكومة العراقية) لتبادل المعلومات وتحديد كيفية عمل هذه المليشيات هنا في العراق». ويشيد مسؤولون غربيون بالتعاون مع رئيس الوزراء العراقي محمد شيّاع السوداني في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى الحد من قدرة إيران وحلفائها على الحصول على العملة الأميركية وجعل الاقتصاد العراقي يتماشى مع المعايير الدولية. وقال المسؤول أمس: «اعتقد أنه خلال 12 إلى 13 شهراً فقط شهدنا قدراً هائلاً من التقدم في كل تلك المجالات». وأوضح: «نحن لا نحاول الوصول للكمال. هذه علاقة جوار صعبة وإيران جيدة جدا في هذا على وجه الخصوص»، مضيفاً «لدي في الواقع بعض الثقة في أننا سنتجح في جعل العراق يفي بالمعايير الدولية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا سيقوض إلى حد كبير القدرات المالية غير المشروعة لهذا النظام». وبعد وقت قصير من إعلان بايدن اتخاذه قراراً بشأن كيفية الرد، أعلنت «كتائب حزب الله» في العراق، وهي إحدى فصائل «الحشد الشعبي» وإحدى مكونات «المقاومة الإسلامية في العراق»، مساء الثلاثاء، تعليق عملياتها العسكرية والأمنية ضد الولايات المتحدة في العراق معللة قرارها بـ«عدم إحراج» حكومة محمد شياع السوداني. وقالت هذه «الكتائب» في بيان لأمينها العام أبو حسين الحميداوي إنها «اتخذت قرارها بدعم أهلنا المظلومين في غزة الصمود بإرادتها»، و«إن إخوتنا في المحور، لا سيما في الجمهورية الإسلامية، لا يعلمون كيفية عملنا الجهادي، وكثيراً ما كانوا يعترضون على الضغط والتصعيد ضد قوات الاحتلال الأميركي في العراق وسورية». وأضاف: «التزاما منا بأداء تكليفنا الإنساني والعقائدي، فقد عملنا بحكمة وتدبر ومراعاة الموازين الشرعية والأخلاقية بشكل دقيق في أشد الظروف وأقساها»، في إشارة إلى دعم غزة. وأوصت «الكتائب» مقاتليها «بالدفاع السلبي (مؤقتاً)، إن حصل أي عمل أميركي عدائي تجاههم». وردا عليها، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) الجنرال باتن رايدر، من واشنطن: «إن الأفعال أبلغ من الأقوال». وأكد تصميم البنتاغون على الرد، قائلاً «كنا قد دعونا المجموعات التابعة لإيران إلى وقف هجماتها، لكنها لم توقفها، سنرد في التوقيت الذي نختاره وكما نشاء». يذكر أن «كتائب حزب الله»، التي يعد قوامها حوالي 16 ألف مقاتل، مصنفة «إرهابية» من قبل الولايات المتحدة. ويوم الاثنين الماضي، قالت المتحدثة باسم البنتاغون، سابرينا سينغ، إن هجوم الأحد على الحدود السورية الأردنية يحمل «بصمة كتائب حزب الله».

خلال تشييع لاحد عناصر «كتائب حزب الله» في بغداد، نوفمبر الماضي (أحمد الربيعي/فرانس برس)

> عبد اللهيان: ردّ إيران على أي هجوم سيكون حازما وسريعا

> تعليق العمليات من قبل «كتائب حزب الله» يشمل سورية

وبموازاة ذلك كانت طهران تدعو أمس واشنطن لوقف تهديداتها، مؤكدة أنها سترد بحزم في حال تعرض الأراضي الإيرانية أو مصالحها أو رعاياها بالخارج لهجوم. وفي هذا السياق، قال القائد العام للحرس الثوري الإيراني، الجنرال حسين سلامي، إن بلاده «لا تسعى للحرب ولا تخشاها أيضاً»، مضيفاً وفق وكالة «تسنيم»: «لسنا دعاة الحرب لكننا سندافع عن أنفسنا وعزتنا». وشدّد سلامي على أن «الأعداء أحياناً يهددون، وهذه الأيام نسمع تهديدات في تصريحات المسؤولين الأميركيين»، مخاطباً إياهم بالقول: «انتم اختبرتمونا ونعرف بعضنا البعض، لن نبقى أي تهديد دون رد». من جهتها، نفت البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة، أمس، صحة أنباء تحدثت عن تلقي طهران رسائل «عبر أطراف ثالثة» من الولايات المتحدة، خلال اليومين الأخيرين، في أعقاب الهجوم على قاعدة «البرج 22» شمال شرقي الأردن. وأضافت البعثة، وفق وكالة «إيسنا»، أن «السياسة المبدئية للجمهورية الإسلامية الإيرانية أنه إذا ما هاجم أي طرف أراضي إيران أو مصالحها ورعاياها خارج حدودها سيواجه برد حازم وقوي». وكانت تقارير إعلامية لوسائل إعلام إقليمية قد نقلت أول من أمس، أن «رسائل واشنطن (لإيران) أكدت أنها لا تريد حرباً مفتوحة وحذرت من أن توسيع الحرب سيقابل بتحرك أميركي». ونقلت أن «طهران رفضت تهديدات واشنطن واعتبرت استهداف أراضيها خطاً أحمر سيقابل برد مناسب».

بدوره، دعا وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، أمس، في اجتماع للحكومة الإيرانية، الولايات المتحدة، إلى «وقف تهديداتها وإسقاطاتها» والتركيز على الحل السياسي، مضيفاً أن ردّ بلاده على أي هجوم «سيكون حازماً وسريعاً».

وفي العاصمة العراقية، أكد المستشار السياسي لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني، فادي الشمري، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، أن العراق يُعدّ ركناً أساسياً في الساحة الإقليمية والدولية، مشدداً على أهمية دعم جميع الأطراف لجهود رئيس الوزراء في منع أي تصعيد قد يطرأ في المنطقة.

وقال الشمري للوكالة، إن «الأوضاع في المنطقة تشهد تطورات معقدة، وأخطاراً محدقة تستلزم العمل الجاد والسعي نحو تخفيض نسبة التوتر». وأشار إلى أن السوداني «يبذل جهوداً كبيرة لخفض مؤشر التهديدات واحتواء أخطار تمدد الصراع ووجوب توفر كل مستلزمات الدعم والإسناد من القوى الفاعلة في البلاد، مع التأكيد على أهمية دعم جميع الأطراف لجهوده». وأضاف أن بغداد «تلعب دوراً أساسياً في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الفاعلة إقليمياً ودولياً للوصول إلى حالة من السلام الدائم وإرساء قواعد اشتباك جديدة تجنب المنطقة مخاطر اندلاع حروب على جبهات متعددة». وأكد على «ضرورة دعوة المجتمع الدولي نحو تقديم الدعم اللازم لتحقيق أهداف الحكومة العراقية». ورأى الخبير في الشأن السياسي والأمني، سيف رعد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «إعلان كتائب حزب الله تعليق عملياتها ضد الأميركيين، ليس سوى وقف عمليات جزئي، إذ لا يزال قرار حركة النجباء وأصحاب الكهف وبعض الفصائل قائماً»، معتبراً أن ما حصل «ليس سوى مناورة مكشوفة لتخفيف الضغط عن إيران ومحاولة تهدئة الولايات المتحدة أو حرف أنظارها عن أهداف محددة تخشى من استهدافها أو لتخفيف عن الهجمات المقترحة».

تقرير

مخاوف من التضييق في الانتخابات الرئاسية الجزائرية

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

قبل تسعة أشهر من موعد إجراء الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقررة في الثلث الأخير من العام الحالي، لا تزال النقاشات السياسية حول الانتخابات الرئاسية، ما بين الأدنى، ولا تتجاوز تعبيرات وإشارات سياسية، أو خطوات بطيئة من قبل بعض الأحزاب، يأتي هذا في ظل قلق لافت تبديه عدة أحزاب مما تعتبره حالة إغلاق لمنابر النقاش السياسي والإعلامي، ومطالبات مستمرة لرفع إكراهات هذا الإغلاق عشية السنة الانتخابية، حركة مجتمع السلم، وهي تمثل أكبر أحزاب المعارضة، ناقشت خلال مجلس الشورى، الذي عقد في نهاية الأسبوع الماضي، ملف الانتخابات الرئاسية الجزائرية لكنها لم تعلن عن أي خطوات تضمن صياغة الخيارات الممكنة والتصورات للتعامل مع هذا الاستحقاق الانتخابي الهام، وخاصة أنها لم تقدم مرشحاً باسمها منذ انتخاب العام 1999. ودعت حركة مجتمع السلم، في بيان، السلطة السياسية إلى اغتنام فرصة موعد الانتخابات الرئاسية القادمة لتحرير الفعل السياسي الحزبي والجمعوي من القيود البيروقراطية». أما حركة البناء الوطني فكانت قد دعت هياكلها أخيراً إلى بدء مناقشة ملف الانتخابات الرئاسية المقبلة وخياراتها المطروحة. وقال نائب رئيس الحركة خونا أحمد محمود، في تصريح صحافي، السبت الماضي، إن «محطة رئاسيات 2024 ستكون فرصة لاختبار مستويات التعبئة الجماهيرية من أجل استكمال البناء المؤسسي للجزائر الجديدة»، ما يجعل الحركة أقرب إلى إسناد ترشح الرئيس عبد المجيد تبون لولاية رئاسية ثانية. وأعلن حزب التحالف الجمهوري، الأحد الماضي، تشكيل لجنة التفكير الاستراتيجي لإعداد تصورات مشاركة الحزب في الانتخابات. ودعا المعارضة إلى تقديم مرشّحين وبرامج بديلة، محذراً أحزاب الأغلبية الرئاسية من استغلال وسائل وإمكانيات الدولة لأغراض الدعاية الانتخابية. وفيما أرجأت جبهة القوى الاشتراكية، التي تشكل أكبر الأحزاب التقدمية، مناقشة ملف الانتخابات بانتظار ما تعتبره مدى توفر العوامل المساعدة، كان حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية قد خصص جزءاً من مناقشات المجلس الوطني السبت الماضي للانتخابات. لكن «التجمع» أبقى قراره بشأنها قيد التطورات القائمة في المشهد السياسي، بينما أعطى رئيس الحزب عثمان معزوز خلال الاجتماع مؤشرات إلى عدم اقتناع الحزب بالسياق الانتخابي، قائلاً: «لا أريد أن أؤثر على مسار النقاشات المستقبلية، لكن هذه الانتخابات لن تكون لا مفتوحة ولا شفافة». حزب الاتحاد من أجل التغيير والرقي كان أكثر الأحزاب السياسية إبكاراً في مناقشة مسألة الانتخابات الرئاسية، حيث كان قد طرح، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، الملف للنقاش في الجامعة الصيفية للحزب. وبرزت منذ تلك الفترة فكرة «المرشح التوافقي»، والتي يقوم الحزب في الوقت الحالي بالسعي باتجاه إيجاد توافق بشأنها. وفسر القيادي في حركة مجتمع السلم نصر الدين حمدادوش بطء النقاش حول الانتخابات الرئاسية الجزائرية بطبيعة البيئة السياسية في البلاد ومناخها المنغلق. وقال حمدادوش في تصريح لـ«العربي الجديد»: «لسنا في البيئة الديمقراطية الحقيقية التي تسمح بالتنافس الحقيقي، والحرية في تناول مثل هذا الملف الحساس، والذي تحول عند البعض إلى تابو (محرمات) لا يمكن فتح النقاش حوله». وأضاف أن «الأحزاب تأسست للتنافس والوصول إلى الحكم عبر الانتخابات كآلية لتجسيد الإرادة الشعبية، وبالتالي فإن الأصل فيها المشاركة والمنافسة، وليس غلق النقاش أو الاستسلام للمساندة». ولفت إلى أن «هناك من يعتقد أن هناك غلقاً للعبة السياسية في هذا الملف، وهو ليس مفتوحاً حتى لدى السلطة، فأصبح هناك نوع من الرهاب لفتحه والحسم فيه». اللافت أن مجمل القوى السياسية تبدي في سياق نقاشات ما قبل الانتخابات الرئاسية الجزائرية مخاوف جدية من حالة إغلاق مساحات النقاش السياسي في البلاد، وتُركز على مطالب جدية بفتح المجال السياسي، وتمكين وسائل الإعلام من لعب دورها في توفير مساحات التعبير عن الرأي لكل القوى والتيارات. وفي السياق، كانت الأمينة العامة لحزب الممارسة السياسية «ورفع كل الحواجز أمام العمل والممارسة السياسية، خاصة في هذه السنة التي تعد مفصلية، لأنها سنة الانتخابات الرئاسية». وفسر محلل الشؤون السياسية الجزائرية عبد الحميد منصور ضعف النقاش حول الرئاسيات بأن «الحالة السياسية الجزائرية تفتقد إلى نوازع التدافع السياسي الطبيعي الذي تحكمه البرامج والأفكار والخيارات». وأوضح، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «بالتالي فإن تحول عند البعض إلى تابو (محرمات) لا يمكن فتح النقاش حوله». وأضاف أن «الأحزاب تأسست للتنافس والوصول إلى الحكم عبر الانتخابات كآلية لتجسيد الإرادة الشعبية، وبالتالي فإن الأصل فيها المشاركة والمنافسة، وليس غلق النقاش أو الاستسلام للمساندة». ولفت إلى أن «هناك من يعتقد أن هناك غلقاً للعبة السياسية في هذا الملف، وهو ليس مفتوحاً حتى

> حمدادوش: لسنا في البيئة الديمقراطية التي تسمح بالتنافس

من الانتخابات الرئاسية الجزائرية، ديسمبر 2019 (بلال بن سالم/Getty)

الحدث

الحوثيون يتمسكون بمواصلة عملياتهم
قوة أوروبية غير هجومية في البحر الأحمر

> يستعد الاتحاد الاوروبي لنشر قوة بحرية خاصة به في البحر الاحمر، فيما اعلن الحوثيون شن هجوم جديد على البحرية الاميركية

تمسّك الحوثيون بمواصلة الهجمات على السفن الحربية الأميركية والبريطانية في البحر الأحمر، فيما تتزايد عسكرة المنطقة، مع استعداد الاتحاد الأوروبي لإطلاق مهمة بحرية بحلول منتصف فبراير/شباط الحالي، منفصلة عن القوة البحرية التي تقودها أميركا، وسط تشديد أوروبي على أن قوته لن تشارك في شن ضربات على الحوثيين.

ومنذ أكثر من شهرين، ينفّذ الحوثيون هجمات على سفن تجارية في البحر الأحمر وبحر العرب مرتبطة، بحسبهم، بإسرائيل أو متجهة إلى موانئها. وفي محاولة لردعهم، شنّت القوات الأميركية والبريطانية في 12 و22 يناير/كانون الثاني الماضي سلسلة ضربات على مواقع تابعة للحوثيين في اليمن، فيما ينفّذ الجيش الأميركي وحده من حين إلى آخر ضربات على منصات صواريخ يقول إنها معدّة للإطلاق على البحر الأحمر. وإثر الضربات الغربية، بدأ الحوثيون استهداف السفن الأميركية والبريطانية في المنطقة، معتبرين أن مصالح البلدين أصبحت «أهدافاً مشروعة». وبحسب البنتاغون، أمس الأول، فقد شنّ الحوثيون أكثر من 35 هجوماً منذ 19 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حين سيطروا على سفينة مرتبطة برجل أعمال إسرائيلي.

وقالت «القوات المسلحة» التابعة للحوثيين، في بيان أمس الأربعاء، «أطلقت القوات البحرية في القوات المسلحة اليمنية عدة صواريخ بحرية مناسبة على المدمرة الأميركية «يو إس إس غريفلي» في البحر الأحمر». وأكدت أن «كافة السفن الحربية الأميركية والبريطانية في البحرين الأحمر والعربي المشاركة في العدوان على بلادنا ضمن بنك أهدافها». وشددت على أنه «سيتم استهداف تلك السفن ضمن حق الدفاع المشروع عن بلدنا وشعبنا وامتنا، وتأكيداً على استمرار الموقف اليمني المساند لفلسطين». وأشار البيان إلى «استمرار القوات المسلحة في منع الملاحة الإسرائيلية، أو المتجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة، حتى وقف العدوان على غزة وكذلك رفع الحصار».

وكانت القيادة المركزية للجيش الأميركي (سنتكوم) ذكرت، في بيان فجر أمس الأربعاء، أن الحوثيين أطلقوا مساء أمس الأول الثلاثاء «صاروخ كروز مضاداً للسفن من المناطق التي يسيطرون عليها في اليمن باتجاه البحر الأحمر». وأضافت أنه «تم إسقاط الصاروخ بواسطة المدمرة يو إس إس غريفلي. ولم يتم الإبلاغ عن وقوع إصابات».

من جهة ثانية، قال مسؤول السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، أمس الأربعاء، إن الدول الأعضاء في الاتحاد ترغب في إطلاق مهمة في البحر الأحمر بحلول منتصف فبراير/شباط الحالي، لحماية السفن من هجمات الحوثيين. وكانت شركات شحن تجارية عديدة عدلت مسار السفن بسبب هجمات الحوثيين، الذين يسيطرون على جزء كبير من اليمن. وقال بوريل، للصحافيين قبل اجتماع لوزراء دفاع الاتحاد الأوروبي في بروكسل: «لن تكون جميع الدول الأعضاء مستعدة للمشاركة، لكن لن يعرقل أحد (الأمر). أمل أن يتسنى إطلاق المهمة في 17 من هذا الشهر (فبراير)».

> الحوثيون: منع الملاحة الإسرائيلية مستمر حتى وقف العدوان

> بوريل: عملية الاتحاد الأوروبي لن تشارك في ضرب الحوثيين

وأوضح أن «الهدف هو حماية حرية الملاحة في البحر الأحمر، وهو أمر مهم للغاية، ليس فقط للاقتصاد الأوروبي، ولكن أيضاً للاقتصاد العالمي». وأشار إلى أن «الحوثيين يهددون حرية الملاحة في البحر الأحمر، وهو أمر غير مقبول». وأكد أن «الاتحاد الأوروبي يريد أن يكون جزءاً من الحل، ولكن لا يريد أن يكون جزءاً من المشكلة»، مشيراً إلى أن «الاتحاد الأوروبي لا يريد أن يكون جزءاً من الحرب في اليمن، ولا يريد أن يكون جزءاً من الحرب في غزة». وأضاف: «لا نريد أن نكون جزءاً من الحرب في غزة، ولا نريد أن نكون جزءاً من الحرب في اليمن، ولكن نريد أن نكون جزءاً من الحل».

وأكد بوريل أن «الاتحاد الأوروبي لن يشارك في ضربات على الحوثيين، لكن يمكن أن يكون جزءاً من الحل». وأشار إلى أن «الاتحاد الأوروبي يريد أن يكون جزءاً من الحل، ولكن لا يريد أن يكون جزءاً من المشكلة». وأكد أن «الاتحاد الأوروبي يريد أن يكون جزءاً من الحل، ولكن لا يريد أن يكون جزءاً من الحرب في اليمن، ولا يريد أن يكون جزءاً من الحرب في غزة».

وأضاف: «لا نريد أن نكون جزءاً من الحرب في غزة، ولا نريد أن نكون جزءاً من الحرب في اليمن، ولكن نريد أن نكون جزءاً من الحل». وأكد أن «الاتحاد الأوروبي يريد أن يكون جزءاً من الحل، ولكن لا يريد أن يكون جزءاً من المشكلة». وأكد أن «الاتحاد الأوروبي يريد أن يكون جزءاً من الحل، ولكن لا يريد أن يكون جزءاً من الحرب في اليمن، ولا يريد أن يكون جزءاً من الحرب في غزة».

مسلحون موالون للحوثيين خلال فعالية دعم لغزة في صنعاء الأثنين الماضي (محمد حويس/فرانس برس)

رصد

الميناء الإثيوبي: مصلحة إماراتية وقلق مصري

> تصرّ أثيوبيا على تنفيذ اتفاق إقامة الميناء الإثيوبي في صوماليلاند، على الرغم من المعارضة المصرية، فأي خيارات للقاهرة للتصدي لهذا المشروع؟

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد أيام من التحذير الذي أطلقه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الصومالي حسن شيخ محمود في 21 يناير/ كانون الثاني الماضي، وعبّر فيه عن رفضه الاتفاق بين إثيوبيا صوماليلاند (إقليم جمهورية أرض الصومال غير المعترف بها دولياً)، والذي حصلت أديس أبابا بموجبه على حق استخدام واحة بحرية في صوماليلاند، واصل المسؤولون الإثيوبيون تصريحاتهم التي تؤكد عزم أديس أبابا المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق مع إقليم صوماليلاند. وأعلنت إثيوبيا أخيراً ترحيبها برغبة «موانئ دبي العالمية» المملوكة لدولة الإمارات، بالمشاركة في تطوير ميناء بربرة في منطقة صوماليلاند. وقال السفير الإثيوبي لدى أبو ظبي، عمر حسين، قبل أيام إن «إثيوبيا ترغب في التعاون في تطوير الموانئ ليس فقط مع موانئ دبي العالمية، ولكن أيضاً مع أي شركات أو دول مهتمة، وسيكون التعاون مع موانئ دبي العالمية امتداداً لشراكة إثيوبيا» التي وصفها بالقوية مع دولة الإمارات. وفي حين أنّ رئيس صوماليلاند موسى بيهي عبدي أعلن، أخيراً، أن أديس أبابا وعدت بموجب الاتفاق بالاعتراف بـ«جمهورية أرض الصومال»، فإن الحكومة الإثيوبية لم تعلن نيتها القيام بذلك، إلا أنها أشارت إلى أنها ستجري «تقييماً معمقاً بهدف اتخاذ موقف بشأن جهود أرض الصومال للحصول على الاعتراف الدولي». وقال الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عمار فايد، لـ«العربي الجديد»، إن «الحروب تقلب أسود للموارد كما يقال، ومصر تفتقر الآن أكثر من أي وقت مضى، للموارد اللازمة لتمويل حروب بالوكالة في الصومال ضد إثيوبيا، والحقيقة أن كلاً من الإمارات وإثيوبيا لا تتوقعان أن تقدم مصر على فعل أي شيء لتعطيل الاتفاق بين إثيوبيا وصوماليلاند». وأضاف: «الإمارات تدرك أن مصر لا تملك القيام بانشطة عسكرية ضد إثيوبيا، وهو ما سبق اختباره في الصراع حول سد النهضة، ولذلك لا أعتقد أن تهديدات مصر الرسمية ستنعكس في إجراءات مؤثرة».

وأشار فايد إلى أنه «في عام 2021، منحت الإمارات حصة 19 في المائة من ميناء بربرة في صوماليلاند إلى إثيوبيا، ووقّع الجانبان صفقة بقيمة مليار دولار لتطوير ممر تجاري ولوجستي يربط إثيوبيا مع صوماليلاند، وتعتمد الإمارات حالياً على الأفريقي الذي يعاني من أزمات سياسية وأمنية، وفي وقت يشهد في البحر الأحمر اضطرابات متصاعدة، نتيجة استهداف الحوثيين السفن التجارية الدولية في المنطقة، واحتشاد قوى بحرية تابعة لعدة دول منها الولايات المتحدة وبريطانيا، لحماية مصالحها في البحر الأحمر وباب المندب، إضافة إلى اشتعال الحرب الأهلية في السودان، وانسداد أفق التفاوض حول سد النهضة». وأضافت أن «الاتفاق سيزيد من القوى العسكرية الدولية في البحر الأحمر في سياق إقليمي وعالمي معقد، ووسط تنافس للقوى الدولية والإقليمية». وأضافت: «الجانب الإثيوبي يهتم بعمل مشاريع خارجية على حساب دول الجوار، ولا يمكن فهم هذه التطورات بعيداً عن الدعم الدولي والإقليمي لهذا التحرك، لأن الدول الغربية، تراهن على زيادة النفوذ الإثيوبي في أفريقيا، لذا تحاول دعم أديس أبابا في هذا التحرك، بغض النظر عن أزمة الميناء الأمر قريباً. وأشار إلى أنه من المهم أن يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً فعالاً للتحالف البحري الذي يهدف لحماية حركة التجارة في المنطقة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز. أسوشييتد برس)

> مرعي: اتفاق صوماليلاند مع إثيوبيا له تداعيات إقليمية

مع إثيوبيا، له تداعيات إقليمية عديدة لأنه يرفع منسوب التوتر في منطقة القرن الأفريقي، وفي وقت يشهد في البحر الأحمر اضطرابات متصاعدة، نتيجة استهداف الحوثيين السفن التجارية الدولية في المنطقة، واحتشاد قوى بحرية تابعة لعدة دول منها الولايات المتحدة وبريطانيا، لحماية مصالحها في البحر الأحمر وباب المندب، إضافة إلى اشتعال الحرب الأهلية في السودان، وانسداد أفق التفاوض حول سد النهضة». وأضافت أن «الاتفاق سيزيد من القوى العسكرية الدولية في البحر الأحمر في سياق إقليمي وعالمي معقد، ووسط تنافس للقوى الدولية والإقليمية». وأضافت: «الجانب الإثيوبي يهتم بعمل مشاريع خارجية على حساب دول الجوار، ولا يمكن فهم هذه التطورات بعيداً عن الدعم الدولي والإقليمي لهذا التحرك، لأن الدول الغربية، تراهن على زيادة النفوذ الإثيوبي في أفريقيا، لذا تحاول دعم أديس أبابا في هذا التحرك، بغض النظر عن أزمة الميناء الأمر قريباً. وأشار إلى أنه من المهم أن يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً فعالاً للتحالف البحري الذي يهدف لحماية حركة التجارة في المنطقة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز. أسوشييتد برس)

شرق غرب

كوريا الشمالية: تجربة ناجحة لصاروخ استراتيجي

أعلنت كوريا الشمالية، أمس الأربعاء، إجراءها تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ استراتيجي موجه باتجاه البحر الأصفر. وقالت وكالة الأنباء الكورية الشمالية إن تجربة إطلاق صاروخ «هواسال-2» الموجه لم تتسبب في أي تأثير سلبي على أمن حدود الدول المجاورة. وكانت بيونغ يانغ ذكرت، أخيراً، أن «هواسال-2» قادر على حمل أسلحة نووية، ويصل مداه إلى 2000 كيلومتر، وهي مسافة تشمل قواعد عسكرية أميركية في اليابان.

(الأناضول، أسوشييتد برس)

تايوان تجري تدريبات للتصدي للتهديد الصيني

بدأ الجيش التايواني، أمس الأربعاء، مناورات بحرية وجوية تستمر يومين، للتدرب على مواجهة أي هجوم صيني مفاجئ. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع في تايوان الجنرال سون لي-فانغ، للصحافيين في قاعدة تسويينغ البحرية بجنوب البلاد، إن «أي عمل غير عقلاني أحادي الجانب يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تصعيد التوترات وزعزعة الاستقرار في مضيق تايوان». من جهتها، ذكرت وزارة الدفاع التايوانية، في بيان، أنه تم رصد سبع طائرات وأربع سفن صينية حول الجزيرة خلال الـ24 ساعة الماضية.

(أسوشييتد برس)

الكونغو: تشيسيكيدي يستبعد محاورة رواندا بشأن «إم 23»

قتل مسلحون 12 قروياً في سلسلة هجمات بشرق الكونغو، بحسب ما قاله مسؤول محلي وقيادي بالمجتمع المدني، أمس الأربعاء، فيما استبعد الرئيس فيليكس تشيسيكيدي (الصورة) إجراء حوار مع رواندا بشأن اتهاماته لها بدعمها متمردي «إم 23». وقال تشيسيكيدي، خلال اجتماع مع دبلوماسيين في كينشاسا، في إشارة إلى رواندا: «لن يتم إجراء أي حوار مع المعتدي طالما أنه يحتل جزءاً من أراضينا... لن نقبل أي تسوية».

(أسوشييتد برس)

«قسد» تعتقل العشرات في الحسكة والرقة

تعرضت مواقع لـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، في ريف دير الزور شرقي سورية، أمس الأربعاء، لهجوم من مسلحين، رجحت مصادر محلية أنهم من العشائر العربية، فيما اعتقلت «قسد» عشرات الأشخاص في ريفي الرقة والحسكة، خلال حملتها الأمنية ضد متهمين بالانتماء لتنظيم «داعش» ومتورطين في أعمال «تأجيج الفتنة» بمناطق سيطرتها.

(العربي الجديد)

تنصيب السلطان إبراهيم ملكاً جديداً لماليزيا

نصّبت ماليزيا السلطان إبراهيم إسكندر (الصورة) من ولاية جوهور الجنوبية ملكاً جديداً للبلاد بعد آدائه اليمين أمس الأربعاء. وخلف إبراهيم (65 سنة) السلطان عبد الله سلطان أحمد شاه الذي يعود لقيادة ولاية باهانج مسقط رأسه، بعدما أكمل فترة حكمه التي استمرت خمس سنوات. وتمارس ماليزيا شكلاً فريداً من الملكية، حيث يتناوب سلاطين البلاد التسعة على تولي منصب الملك كل خمس سنوات.

(رويترز)

خلاف الرئاسيات الفنزويلية يحتدم

واشنطن تعيد فرض العقوبات على كراكاس

أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات على فنزويلا، مشيرة إلى أن «الرئيس نيكولاس مادورو لم يفِ بالتزاماته بإجراء انتخابات رئاسية نزيهة هذا العام»، وذلك بعدما قرر القضاء الفنزويلي استبعاد مرشحة المعارضة ماريا كورينا ماتشادو من الانتخابات

عاد التوتر إلى العلاقات الأميركية ـ الفنزويلية، على خلفية الانتخابات الرئاسية في كراكاس، المقررة في وقتٍ لم يتم تحديده من العام الحالي. وتجلّى التوتر في إعادة واشنطن العمل بسياسة العقوبات ضد السلطات الفنزويلية، في خطوة من المفترض أن ترتدّ سلباً على محاولات التقارب بين البلدين، التي بدأت عملياً في ربيع 2022. وأعلنت الولايات المتحدة، مساء أول من أمس الثلاثاء، أنها ستعيد فرض عقوبات على قطاع النفط والغاز الفنزويلي، معتبرة أن الرئيس نيكولاس مادورو لم يفِ بالتزاماته بإجراء انتخابات رئاسية نزيهة هذا العام. وذكر المتحدث باسم وزارة الخارجية ماثيو ميلر في بيان أنه «في غياب التقدم، خصوصاً في ما يتعلق بالسماح لجميع المرشحين بالمنافسة في الانتخابات الرئاسية هذا العام، لن تجدد الولايات المتحدة الترخيص (الذي يسمح بشراء النفط والغاز الفنزوليين) عندما ينتهي العمل بموجبه في 18 إبريل/نيسان 2024».

وسارعت فنزويلا إلى التنديد بقرار واشنطن. وكتبت نائبة الرئيس دلسي رودريغيز على منصة «إكس» (تويتر سابقاً) أن «فنزويلا بأكملها ترفض الابتزاز الفظ وغير اللائق والإنذار الذي عبّرت عنه حكومة الولايات المتحدة». وأضافت أنه «إذا قاموا بالخطوة الخاطئة المتمثلة في تكثيف العدوان الاقتصادي على فنزويلا... فاعتباراً من 13 فبراير/شباط الحالي ستُلغى رحلات عودة المهاجرين الفنزويليين على الفور». وبدأت الولايات المتحدة في إعادة المهاجرين الفنزويليين إلى وطنهم على متن رحلات مستأجرة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بعد اتفاق بين مادورو والرئيس الأميركي جو بايدن، من أجل «الإعادة المنظمة والآمنة والقانونية» للمهاجرين الفنزويليين غير المسجلين. وكانت واشنطن أعلنت، مساء الاثنين، أنها ستعيد فرض عقوبات على شركة «مينيرفين» العامة التي تدير مناجم الذهب. وأشارت هيئة الرقابة المالية (أوفاك) التابعة لوزارة الخزانة الأميركية في مذكرة إلى أنها ستعطي مهلة حتى 13 فبراير الحالي «لاستكمال أي معاملات جارية» مع «مينيرفين». وبذلك، تتراجع الولايات المتحدة عن نهج تخفيف عقوباتها الذي أعلنته عقب الاتفاق المبرم في بربادوس في أكتوبر الماضي بين ممثلي مادورو والمعارضة بهدف إجراء انتخابات رئاسية عام 2024. وأعطى هذا الاتفاق فرصة للطامحين إلى الترشح للانتخابات الرئاسية للطعن في قرار اللجنة الانتخابية استبعادهم لعدم أهليتهم، وهو ما فعلوه.

ورداً على ذلك، سمحت واشنطن مجدداً بشراء الغاز والنفط الفنزويليَين لمدة ستة أشهر. لكن المحكمة العليا في فنزويلا ثبتت الأسبوع الماضي الحكم الصادر بحق مرشحة المعارضة الرئيسية ماريا كورينا ماتشادو، القاضي بعدم أهليتها للترشح للانتخابات الرئاسية، وهو قرار نددت به واشنطن والاتحاد الأوروبي. وكان التقارب بين واشنطن وكراكاس قد انطلق في ربيع 2022، وذلك على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي بدأ في 24 فبراير 2022. وأدى الغزو إلى تدهور إمدادات الطاقة وانقطاعها، خصوصاً أن العالم كان لا يزال يعاني من تعثر سلاسل التوريد، بفعل الإغلاقات التي فُرضت بعد تفشي وباء كورونا في عام 2020. وحاول الأميركيون تفعيل العلاقات مع فنزويلا في حينه، على خلفية الحاجة إلى النفط الفنزويلي، خصوصاً أن كراكاس تملك واحدة من أكبر احتياطيات النفط في العالم. وبطلب من الرئيس الأميركي جو بايدن، توجه كبير مستشاري البيت الأبيض لشؤون أميركا اللاتينية خوان غونزاليس والسفير جيمس ستوري، إلى كراكاس، حيث أجريا محادثات كانت الأولى من نوعها منذ سنوات مع مادورو، ونائبته ديلسي رودريغيز، وذلك في مارس/آذار 2022. وسمح التقارب في وقته بتذليل العديد من العقبات، مثل الإفراج المتبادل عن سجناء لدى البلدين، ورفع بعض العقوبات الأميركية عن فنزويلا، والسماح لشركة النفط الأميركية «شيفرون» باستئناف نشاطها في فنزويلا، بما في ذلك استيراد الخام الفنزويلي للولايات المتحدة. مع العلم أن العقوبات التي تستهدف صناعة الذهب في فنزويلا لم تُرفع. وربطت الإدارة الأميركية خطواتها في حينه بنجاح المساعي النرويجية في جمع الحكومة الفنزويلية والمعارضة في المكسيك، وتوقيعهما على اتفاق لـ«إيجاد مخرج من الأزمة السياسية في البلاد». وسمح هذا الاتفاق الداخلي الفنزويلي، بضمان الإفراج تدريجياً عن مليارات الدولارات المجمدة في الخارج من قبل صندوق تديره الأمم المتحدة، ليتم توجيهها إلى الرعاية الصحية والتعليم والمساعدات الغذائية.

> أعلنت كراكاس إلغاء عودة المهاجرين الفنزويليين من واشنطن

وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلنت الحكومة الفنزويلية استئناف المحادثات مع ست شركات متعددة الجنسيات، بهدف رفع الإنتاج النفطي في البلاد. ومع ذلك، في مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي، ذكر منسق الاتصالات في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، جون كيربي، أن الولايات المتحدة مستعدة «لوقف» تخفيف العقوبات ما لم تتمكن حكومة مادورو من إظهار تقدم متجدد نحو إطلاق سراح السجناء السياسيين والمواطنين الأميركيين المحتجزين في فنزويلا. ونجح الأميركيون في تمرير المرحلة الانتقالية التي عانى منها العالم، والغرب الصناعي خصوصاً، بتعثّر إمدادات الطاقة بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، بعد الاعتماد على بدائل متنوّعة. بدوره، لم يتردد مادورو في تأكيده على نيته «تطبيع العلاقات» مع الولايات المتحدة. وذكر في يناير/كانون الثاني 2023، أن «فنزويلا مستعدة تماماً للتحرك باتجاه عملية لتطبيع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والسياسية مع إدارة الولايات المتحدة. وأوضح خلال لقاء مع الصحافي الفرنسي إيغناسيو رامونيه وقناة «تيليسور»، أنه مستعدّ «لحوارات على أعلى مستوى، من أجل علاقات يسودها الاحترام، وآمل في أن يصل شعاع من الضوء إلى الولايات المتحدة... من أجل أن تقلب الصفحة وتترك هذه السياسة المتطرفة جانباً وتتوصل إلى اعتماد سياسات أكثر براغماتية حيال فنزويلا».

لكن كل ذلك تغيّر أخيراً، خصوصاً أن الحاجة للطاقة ستبقى أولوية لدى الأميركيين، في ظلّ الوضع المتوتر في الخط الملاحي للبحر الأحمر، بينما ستؤدي عودة العقوبات إلى كبح النمو البطيء للاقتصاد الفنزويلي، مما يهدد بتحويل ملف الانتخابات الرئاسية في كراكاس، إذا أُجريت أم لا، إلى استفتاء بين الحكومة والمعارضة في كراكاس.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

ماتشادو بين أنصارها في كراكاس، يونيو 2023 (كارلوس بيسيرا/Getty)

تقرير

حكم إضافي بسجن عمران خان

تتوالى الأحكام القضائية بحق رئيس الحكومة الباكستانية السابق عمران خان، فيما تتحضر البلاد لانتخابات تشريعية وإقليمية يواجه فيها حزب خان حملة قمع

إسلام أباد ـ **صبغة الله صابر**

بعد ساعات قليلة من الحكم عليه بالسجن 10 أعوام بقضية تسريبه وثائق سرّية، والتي اتهم وأدين بها، سارع القضاء الباكستاني، أمس الأربعاء، لإنزال حكم آخر على رئيس الوزراء السابق عمران خان وزوجته بشرى بيبي، وذلك بالسجن 14 عاماً في قضية الفساد المتعلقة بتلقيهما هدايا حين كان خان في السلطة (من 2018 إلى حين حجب البرلمان الثقة عن حكومته في إبريل/نيسان 2022). وجاء الحكمان في وقت يتحضر الباكستانيون لانتخابات تشريعية وإقليمية مقررة الأسبوع المقبل، لم يسمح لخان بالترشح فيها، ومن شأن الحكمين أن يؤثرا على قاعدته الشعبية، علماً أن حزبه «حركة الإنصاف» تعرض ولا يزال لحملة قمع شديدة من السلطات، منذ إطاحته. وكتب متحدث باسم «حركة الإنصاف»، أمس، في رسالة إلى وسائل الإعلام، أنه «يوم آخر حزين في تاريخ نظامنا القضائي المفكّك»، وذلك مع إعلان القضاء الذي حاكم خان في القضيتين بسجن أديلا، بمدينة روالبندي، الحكم الثاني، فيما لم يتضح حتى عصر أمس ما إذا كان الحكمان تراكميَّين.

ويحتجز خان في سجن أديلا منذ اعتقاله في أغسطس/آب الماضي، وهو متهم بعشرات القضايا، وأعلن القضاء عن عدم أهليته للترشح للانتخابات لمدة 5 سنوات. وأعلنت «حركة الإنصاف» أمس، أن زوجة خان، التي لم تحضر المحاكمة، سلّمت نفسها لاحقاً إلى الشرطة. كما لفت محامي خان، بابار أوان، إلى أن موكله أدين وحكم عليه بشكل سريع حتى أن القاضي لم ينتظر وصول فريقه القانوني، مضيفاً أن الحقوق الأساسية لخان انتهكت بهذا الحكم، وأنه سيطعن على جميع أحكام الإدانة أمام المحكمة الباكستانية العليا.

وحضر أمس خان إلى جلسة المحكمة داخل السجن، ولكن القاضي محمد بشير طلب منه أن يقدّم رأيه بشأن القضية، غير أنه رفض أن يفعل ذلك قبل وصول المحامين إلى المحكمة، كما رفض الجلوس في قاعة المحكمة قبل وصول فريق الدفاع وزوجته. وبعد خروج خان من قاعة المحكمة، أصدرت المحكمة قراراً بسجنه إلى جانب زوجته 14 عاماً، مع عدم أهليتهما لتولي أي منصب قيادي في البلاد لمدة 10 أعوام.

واتهم خان بتلقي هدايا صرّح عنها بقيمة مخفضة حين كان في السلطة وباعها لاحقاً بأسعار مرتفعة، بحسب الاتهامات. كما صدر حكم أول من أمس، بسجن خان 10 سنوات، لكشفه مضمون برقية دبلوماسية من سفير باكستان لدى الولايات المتحدة (في 2022 - أسد مجيد خان)، اعتبرها خان دليلاً على مؤامرة أميركية ضده مدعومة من العسكريين في إسلام أباد، لكن الولايات المتحدة والجيش الباكستاني نفيا ذلك. وأدين مع خان، أول من أمس، نائب رئيس «حركة الإنصاف»، شاه محمود قرشي، الذي حكم عليه أيضاً بالسجن 10 أعوام بذات القضية.

ويتهم خان الجيش بإطاحته بموجب مذكرة حجب الثقة في 2022، بعدما خسر لاعب الكريكت السابق دعمه، كما يتهم خان المؤسسة العسكرية الباكستانية، بأنها خلف متاعبه القضائية منذ ذلك الحين لمنعه من العودة إلى السلطة. وقوبلت حملة خان ضد الجيش بموجة قمع واسعة استهدفت مؤيديه وأنصاره.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، بات اليوم حزب خان مشلولاً، إذ حظرت تجمعاته ولم يسمح لعشرات من أعضائه بخوض الانتخابات. وخلال الحملة، قُيّدت وسائل الإعلام في تغطيتها لنشاط هذا الحزب، ما دفع بـ«حركة الإنصاف» إلى الانتقال للإنترنت. لكن انقطاع الشبكة عطّل محاولاتها أيضاً لعقد اجتماعاتها افتراضياً. وواصل خان تحشيد قاعدته، رغم ذلك، ودعاها أول من أمس، عبر منصة «إكس»، للتصويت في 8 فبراير بكثافة. وكتب: «عليكم الانتقام لكل ظلم من خلال التصويت. قولوا لهم إنكم لستم خرافاً يمكن توجيهها بالعصا».

والحكم بالسجن أمس، هو الثالث الذي يصدر بحق خان منذ أغسطس 2022، حين أطيح من السلطة. وفي 29 أغسطس الماضي، صدر حكم بحقه بالسجن 3 سنوات بتهمة الفساد، ثم صدر قرار بتعليق الحكم، كما تقرر الإفراج عنه بكفالة. إلا أنه في 30 أغسطس مدّد القاضي أبو الحسنات ذو القرنين مدة حبس خان بتهمة «إفشاء أسرار الدولة» بناء على طلب النيابة.